

قد يجعل الباحث عرضه لأخطاء التناقض المنطقي غير أن هذه الطريقة تكون مفيدة في تحليل العلاقات التي تصعب صياغتها بطريقة كمية.

ب - الطريقة الرياضية: Mathematical Method

تستخدم الطريقة الرياضية في التحليل الاقتصادي في تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتلاني احتمال الوقوع في خطأ منطقي إذا ما استخدم المنطق اللفظي وحده في حالات تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة. وقد انتشر استخدام المنطق الرياضي في الاقتصاد في الوقت الحاضر غير أنه ينبغي ملاحظة أن الصياغة الرياضية للتحليل الاقتصادي لا تعني عدم إمكانية ترجمة النتائج التي يتم التوصل إليها في صورة لفظية بل تعني أن المنطق اللفظي لا يسمح بالتوصل لمثل هذه النتائج بالدقة التي توفرها الطريقة الرياضية. وإن العلم الذي يهتم بهذه الطريقة هو الاقتصاد الرياضي Mathematical Economics.

ج - الطريقة القياسية: Econometric Method

قد يكون هدف التحليل الاقتصادي أكثر من مجرد تحديد العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية كما هو الحال في الاقتصاد الرياضي بل هو محاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض ولتحقيق ذلك يستخدم الإحصاء والرياضيات في صياغة النظرية الاقتصادية ويطلق على العلم الذي يتناول هذا النوع من التحليل بالاقتصاد القياسي Econometrics. وقد أخذ هذا المنهج في الوقت الحاضر يتقدم تقدماً هائلاً نتيجة لاستخدام الآلات الحاسبة الالكترونية. وبموجب هذا التحليل يمكن اختبار النظريات الاقتصادية كميّاً كما أن هذا التحليل يسمح بالتنبؤ بالقيم لأهم المتغيرات عند رسم السياسة الاقتصادية.

خامساً: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

كثيراً ما يستعين المختصون في علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى لتفسير الظواهر الاقتصادية فالمشاكل الاقتصادية كثيراً ما ترتبط بشكل أو بآخر بهذا

العلم أو ذاك. فهناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، حيث أن معظم المشاكل الاقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية وأن القرارات السياسية تحمل بين طياتها نتائج اقتصادية فمشاكل الأرض وعقد الدين الداخلي وفرض الضرائب وتحديد الحد الأدنى للأجور واتخاذ إجراءات الأمن الاجتماعي كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وأبعاد اقتصادية كما إنها في الواقع ظواهر اقتصادية ولكن اتخاذ القرار بشأنها لا يتم من قبل الاقتصادي إنما من قبل السياسي لذا تكون هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة في مثل هذه المجالات بين علم الاقتصاد والسياسة. وعلاقة الاقتصاد لا تقتصر على علم السياسة فقط إنما تتعداه إلى العلوم الأخرى كالعلوم الطبيعية ما دامت الفعاليات الاقتصادية كالإنتاج ذات علاقة بعوامل الإنتاج فاستخدام الأرض تحت ظروف معينة تجعل الإنتاج يخضع لقانون الغلة المتناقصة وهذا القانون الاقتصادي له أبعاد ذات علاقة بعلم الطبيعة. كما أن بعض المشاكل الاقتصادية كانهخفاض مستوى المعيشة للأفراد يقود إلى مشاكل اجتماعية لذا تكون هناك علاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع. وما دام علم الاقتصاد يتناول سلوك الإنسان عندما يحاول تحديد ماذا سيشتري ولماذا وكيف تكون ردود الفعل لديه عند اختلاف ظروف العمل وماذا يفعل المستهلكون بدخولهم العالية فإن كل هذا ذو علاقة بعلم النفس. كما أن اتخاذ القرار من قبل المنتج أو المستهلك يكون له علاقة بالفلسفة وبشكل خاص بالأخلاق وبسبب كون الاقتصاد علم ينبغي أن تقوم دراسته على أساس المنطق. هذا فضلاً عن علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ من خلال دراسته للحوادث الاقتصادية وعلاقته بالإحصاء والرياضيات وحيث إن علم الاقتصاد يستخدمها كأدوات تحليلية. فما دام الإحصاء لا يدرس كفاية بحد ذاته إنما هو وسيلة (أداة) تستخدم في العلوم الأخرى فإن الدراسات الاقتصادية النظرية منها والتطبيقية لا يمكن لها أن يستغني عنه. فالإقتصاد والإحصاء قد اشتبك أحدهما بالآخر حتى أصبح أحياناً من المتعذر الفصل بينهما لأن أية دراسة اقتصادية معمقة تعتمد إلى

حد كبير على الأساليب الدقيقة في جمع البيانات وتصنيفها معالجتها وتحليلها وتفسيرها. أما العلاقة بين الاقتصاد والرياضيات تتجلى في أن الرياضيات خدمت النظرية الاقتصادية كثيراً لأنها جعلت اللغة المستخدمة في الاقتصاد أكثر اختصاراً وأكثر دقة وإنها منعت لاستطراد. وبفضل الرياضيات أمكن التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بالرموز والمصطلحات الرياضية بدلاً من الكلمات والعبارات.

سادساً: القوانين الاقتصادية: Economic Laws

القانون العلمي هو علاقة ثابتة ومستمرة بين ظواهر معينة، فإذا قامت علاقات دائمة وموحدة بين ظواهر مختلفة في كل مرة تتوافر فيها ظروف معينة اطلق على هذه العلاقات اسم القوانين العلمية. فهل تعرف لحياة الاقتصادية هذا النوع من العلاقات اللازمة لوضع القوانين؟

لقد انقسم الفكر الاقتصادي بهذا الصدد، فقد اعتقد الطبيعيون (الفيزوقراط) بوجود نظام طبيعي تحكمه قوانين طبيعية ولا يمكن لجماعات الإنسانية أن تشذ عنه، وعلى ذلك فإن الجماعات الإنسانية تحكمها قوانين طبيعية كتلك التي تحكم العالم المادي. أما الكلاسيك فقد اعتقدوا بوجود قوانين طبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية وهي قوانين عامة ومطلقة تنطبق في كل مكان وزمان. أما المدرسة التاريخية فقد أنكرت وجود قوانين طبيعية وعدت علم الاقتصاد هو علم قوانين التطور الاقتصادي في الشعوب المختلفة وبذا تكون المدرسة التاريخية قد جردت القوانين الاقتصادية من صفة العمومية وأحلت محلها النسبية. أما «أوجست كانت» فيرى أن هناك تدرجاً في مدى انطباق القوانين العلمية، فقوانين العلوم الطبيعية والرياضية هي قوانين دقيقة لا تحتمل الاستثناءات وعلى ذلك فهي قوانين من الدرجة الأولى أما قوانين العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد فهي قوانين احتمالية قد تنطبق وقد لا تنطبق فهي بذلك قوانين من الدرجة الثانية. لكن في الواقع أن الفرق بين القوانين الطبيعية والقوانين الاقتصادية يعود إلى توافر أو عدم

توافر الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر. لذا فإن القوانين الاقتصادية قد لا تنطبق ليس بسبب عدم صحة العلاقات بين الظواهر الاقتصادية بل بسبب عدم توافر الظروف اللازمة لانطباقها.

سابعاً: الحكم التقديري والحكم التقريري:

من أجل اختبار صحة أو عدم صحة القوانين التي تتضمنها النظرية الاقتصادية ينبغي أن تميز بين الحكم التقريري Positive Statement والحكم التقديري Normative Statement.

يتعلق الحكم التقريري بما هو كائن أو ما سوف يكون What is أما الحكم التقديري فيتعلق بما ينبغي أن يكون عليه What ought to be. والاختلاف حول الحكم التقريري يمكن حسمه بالرجوع إلى الواقع. أما الاختلاف حول الحكم التقديري فلا يحسم كذلك، لأن الحكم التقديري يتأثر بعوامل تختلف من شخص لآخر فهو يتأثر بحالة لشخص النفسية وينمط تفكيره وانيته الاجتماعية ومعتقداته السياسية، وبالإطار الثقافي الذي يعيش فيه^(١).

فحينما نقول عند ارتفاع السعر تنخفض الكمية المطلوبة، أو حين ترتفع الأسعار تنخفض القوة الشرائية للنقد، هذه أحكام تقريرية يمكن إثبات صحتها أو عدم صحتها عند الرجوع إلى الواقع. أما إذا قلنا يجب على الحكومة أن تهتم بمشكلة البطالة أكثر من اهتمامها بمشكلة التضخم فهذا حكم تقديري، لأنه لا يمكن إثبات صحة أو عدم صحة ذلك عند الرجوع إلى الواقع، لأنها تخضع لعوامل خارجة عن نطاق البحث الاقتصادي.

(١) انظر:

Lipsey, R. G., An Introduction to Positive Economics, (Weidenfeld and Nicolson, London, 1963). pp. 4- 7.

ثامناً: النظام الاقتصادي^(١): The Economic System

يتكون النظام الاقتصادي من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي ويتم من خلالها استخدام الموارد الانتاجية لإشباع الحاجات الإنسانية. ويهدف النظام الاقتصادي إلى تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج وطرق إنتاجها وكيفية توزيعها. وإذا نظرنا إلى الإنسان في إطار من العلاقات الاجتماعية نصل إلى نتيجة منطقية لاحتاجة التعاون الاقتصادي بين الأفراد، وإن الشكل الاقتصادي لهذا التعاون هو تقسيم العمل، ولكي تكتمل صورة التعاون هذه لا بد وأن تترتب على تقسيم العمل والتخصص نتيجة منطقية هي قيام التبادل. وهكذا بينما تكون الحاجات الإنسانية والموارد النادرة هي المظاهر الأولية لوجود المشكلة الاقتصادية فالتخصص والتبادل هما العنصران الضروريان لقيام المجتمع الاقتصادي.

إن هدف التعاون هو الانتاج وعلى وجه التحديد إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات، والانتاج في صورته الحديثة يشكل عملية مستمرة ومعقدة يشترك فيها الآلاف بل ملايين الأفراد، وهم بفضل تعاونهم القائم على مبدأ التخصص يستطيعون في النهاية تحقيق ناتج إجمالي يفوق كثيراً ما كان يمكن أن ينتجوه إذا عمل كل منهم في عزلة عن الآخرين، لكن هذا التعاون المتشعب بين الأفراد تنتج عنه مشاكل وتعقيدات يتطلب حلها تنسيقاً وتدبيراً وتخطيطاً، ويصرف النظر عن نوع النظام الاقتصادي الذي يتبعه المجتمع فإن هذه المشاكل يمكن حصرها كما يلي:

ماذا ينتج، وكم ينتج، وكيف ينتج، ولمن ينتج، What, How, much, to whom وكل نظام يجيب على الأسئلة أعلاه بطريقته الخاصة بتنظيم النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي يختلف عما هو

(١) انظر:

سلوى علي سلمان، عبد الفتاح محمد قنديل، مقدمة في علم الاقتصاد، (دار النهضة العربية ١٩٧٠) ص ١٢ - ٢٣.

عليه في النظام الاشتراكي. وإن النظام الاقتصادي الخاص بأي بلد يعتمد على من هو المالك للثروة الأفراد أم الدولة. وبناء على ملكية الثروة هناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الاقتصادية^(١).

النظام الاقتصادي الحر

١ - نظام المشروع الحر: Free Enterprise

وفيه تكون جميع الثروة مملوكة للأفراد وإن المشكلة الاقتصادية في هذا النظام تحل من خلال نظام ميكانيكية (آلية) الأسعار والتي تعني، إن التغيرات في حاجات المستهلكين تؤدي إلى تغيرات في الأسعار، وإن التغيرات في الأسعار تقود إلى تغيرات في الإنتاج (العرض). لذا فإن التغيرات في الحاجات تؤدي إلى تغيرات في الإنتاج وبالتالي في العرض. وهذا النظام يدعى نظام سيادة المستهلك.

٢ - نظام الاقتصاد المخطط: Planned Economy

إن مشاكل الإنتاج، ماذا وكم وكيف، وكذلك مشاكل التوزيع وهي لمن وكيف وكم، ومسائل النمو تحل من خلال سلطة التخطيط المركزية في الدولة وذلك استناداً إلى الملكية الاجتماعية للثروة.

٣ - نظام الاقتصاد المختلط: Mixed Economy

في نظام المشروع الحر تؤخذ القرارات من قبل الأفراد وفي الاقتصاد المخطط من قبل الدولة، لكن في الاقتصاد المختلط بعض القرارات تتم من قبل الدولة (القطاع العام The public sector) وبعضها الآخر من قبل القطاع الخاص The private sector على سبيل المثال الاتحاد السوفيتي اقتصاده اقتصاد مخطط أما المملكة المتحدة فاقتصادها مختلط ولا يوجد بلد يقوم بالكامل على نظام المشروع الحر.

(١) انظر:

Thirkettle, G. I., Basic Economics, (MacDonald & Evans Ltd., London, 1965) pp. 5- 6.

تاسعاً: المشكلة الاقتصادية: The Economic Problem

١ - طبيعة المشكلة الاقتصادية:

يختص كل علم من العلوم ببحث مشكلة معينة وعلم الاقتصاد يختص ببحث المشكلة الاقتصادية، ولتحديد المشكلة الاقتصادية لا بد من التطرق إلى أسبابها وعناصرها.

تعد الندرة النسبية Relative Scarcity جوهر المشكلة الاقتصادية والمقصود بالندرة النسبية، ندرة وسائل الإشباع بالنسبة للحاجات، ووسائل الإشباع هي الموارد المتوفرة، وهذه الموارد مهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يزرغ الإنسان في الحصول عليها، ولو فرضنا أن الموارد متوفرة بالمقدار الذي يطلبه الإنسان لإشباع حاجاته لانتفت المشكلة الاقتصادية. فالحاجات التي يحسها الإنسان بعضها تتوفر وسائل إشباعها في الطبيعة بكميات تمكن الأفراد من الحصول عليها دون جهد أو دون مقابل، غير أن بعض الحاجات الأخرى ليست كذلك حيث أن الوسائل التي تقدمها الطبيعة غالباً لا تصلح بصورتها الأولية لإشباع مثل هذه الحاجات. وهذا يعني أن المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب إحساس الأفراد بوجود حاجات متعددة ومتجددة أي حاجات غير محدودة، Unlimited Wants ووسائل إشباع، متمثلة بالموارد المتوفرة، نادرة أو محدودة Limited resources. ولما كانت الموارد تتميز بالندرة النسبية لا الندرة المطلق إن للأفراد رغبات متعددة بحاجة ملحة إلى الإشباع، فلا بد من تنافس هذه الرغبات حول هذه الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة، وهذا الوضع يجعل الفرد تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار Selection بين الحاجات الأكثر إلحاحاً التي تكون لها الأولوية في الإشباع وبين الحاجات الأقل إلحاحاً التي يمكن تحت ضغط ندرة الموارد التخلي عنها. إن توجيه الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة نحو استعمال معين يقصد إشباع حاجة معينة يعني التضحية في إشباع الحاجات الأخرى.

والمشكلة الاقتصادية Economic Problem تختلف عن المشكلة الفنية أو التكنولوجية Technical Problem. فالمشكلة الاقتصادية كما ذكرنا تنشأ من تقابل حاجات غير محدودة مع الموارد النادرة أو المحدودة، أما المشكلة التكنولوجية فإنها تتعلق بتحديد طرق الإنتاج وحلها يتوقف على درجة التقدم الفني، والفن الانتاجي هو تطبيق العلوم على الأشياء فهو يواجه الأشياء مباشرة دون أن يواجه علاقة الأشياء بالإنسان، فالتكنولوجيا هي مجموعة القواعد الفنية والوسائل التطبيقية التي تحكم الإنتاج والاقتصادي لا يهتم بالتكنولوجيا لذاتها بل يهتم بها من حيث تأثيرها في الحياة الاقتصادية. وبعد الفن الانتاجي عاملاً من عوامل التقدم المادي فهو يحدد الانتاجية المادية للعمل ويحدد بالتالي حجم الانتاج ومدى التقدم المادي. ويمكن التمييز بين المشكلة الاقتصادية والمشكلة التكنولوجية بالمثال التالي:

المشكلة الاقتصادية تتعلق بتخصيص الموارد النادرة بين الأهداف المتنافسة فمثلاً هل تخصص هذه الموارد إلى بناء مصنع أو تخصص إلى بناء جسر الإجابة على ذلك هي مشكلة اقتصادية. لكن إذا تم الاتفاق على تخصيصها ولنفرض إلى بناء جسر هنا تنشأ المشكلة التكنولوجية إذ أن المشكلة التكنولوجية تتمثل في إيجاد أفضل أسلوب لتحقيق هدف محدد، وفي مثالنا هذا الذي خصصت فيه الموارد النادرة لإنشاء الجسر. هل أن هذا الجسر يبنى معلقاً أم يبنى على ركائز، إن اتخاذ قرار في هذا الأمر بعد مشكلة تكنولوجية.

مما تقدم نلاحظ أن المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين هما الحاجات المتعددة والموارد المحدودة وسنتطرق فيما يلي إلى الحاجات الاقتصادية.

٢ - الحاجة الاقتصادية:

(الحاجة) هي مجرد الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لوجود

الإنسان أو للمحافظة عليه أو لتقدمه دون أن يلزم لقيامها أن يكون الإنسان حائزاً لتلك الوسائل ولكنها تفترض معرفة الإنسان بالغاية التي يسعى إليها وبالوسائل التي تسمح بتحقيق تلك الغاية^(١).

وللحاجة أيّاً كان موضوعها ثلاثة عناصر هي:

- إحساس بالألم (كالجوع أو العطش مثلاً).

- معرفة الوسيلة لإطفاء هذا الألم.

- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.

وليس كل الحاجات تدخل في موضوع الاقتصاد، فبعض الحاجات تخرج عن الدراسات الاقتصادية مثل الحاجة إلى النوم أو الحاجة إلى الراحة، فهذه لا تعد حاجات اقتصادية، والاقتصاديون لا يهتمون بالحاجات في ذاتها بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية.

خصائص الحاجات الاقتصادية:

ذكرنا أن الحاجة هي حالة نفسية أساساً يشعر الفرد بمقتضاها بميل نحو شيء ما من أجل القضاء على إحساس بالألم والميل نحو الشيء الذي يؤدي إلى القضاء عليه أو التخفيف منه. ولا يكفي لجعل ذلك الإحساس حاجة اقتصادية فلنكي ينقلب إلى حاجة اقتصادية لا بد من توفر بعض الخصائص منها:

١ - قابليتها للتعدد:

الحاجة تتعدد مع تقدم الحضارة والحاجة متطورة ومتعددة. فهناك سبل من السلع الجديدة لم تكن معروفة فالحاجات الجديدة تظهر بشكل

(١) انظر:

رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، (دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧) ص ٦٧.

محدود في البداية وتستخدم من قبل طبقات معينة، لأن إنتاج السلعة الجديدة محدود ويكون سعرها مرتفع ليس في متناول كل الفئات ولكن عند زيادة الانتاج وانخفاض السعر يعم الاستعمال من قبل معظم الفئات على سبيل المثال الراديو والسيارة... إلخ.

ب - قابلية الحاجة للإشباع:

الحاجة قابلة للإشباع في فترة زمنية معينة فعند تناول طعام الغداء لا يعني أن الفرد سوف لن يتناول طعام العشاء لأنه وصل حالة الإشباع عند الغداء. وفيما يخص الحاجة إلى النقود، النقود لا تشبع حاجة بشرية بحد ذاتها بل هي وسيلة للحصول على السلع والخدمات التي تشبع حاجة بشرية. ولما كانت الموارد نادرة فإن إشباع الحاجات البشرية غير ممكن وبالتالي لا يمكن إشباع الحاجة إلى النقود.

ج - تعدد وسائل إشباع الحاجة الواحدة:

فالحاجة الواحدة لها وسائل متعددة لإشباعها، أي هناك إمكانية الإحلال عند إشباع الحاجة الواحدة، فالإحلال يتم عندما لا يقدر المرء على شراء السلعة لأن سعرها مرتفع ودخله محدود وبالتالي يلجأ إلى البدائل التي تعد سلعاً من نوعية رديئة.

ويمكن تصنيف الحاجات من الناحية التاريخية إلى حاجات بيولوجية وهي الحاجات التي تولد مع الإنسان وتسمى الحاجات الأولية اللازمة لحفظ وجوده كالغذاء والكساء والسكن. وحاجات حضارية وهي التي تنشأ مع تطور الإنسان وتطور الوسط الذي يعيش فيه كالحاجة إلى التعليم والحاجة إلى أدوات التي تساعد على زيادة قدرته في العمل وإلى وسائل مواصلات حديثة ووسائل الترفيه المختلفة.

كما ويمكن تصنيف الحاجات من حيث طبيعتها إلى حاجات مادية وحاجات غير مادية، فالمادية مثل الحاجة إلى المسكن والملبس والغذاء،